إعمال قرائن الترجيح بين الأئمة النقاد
(بما وقع من الاختلاف بين الإمام البخاري في صحيحه، والإمام أبي زرعة الرازي في العلل لابن أبي حاتم) أنموذجاً

د. محمد حمدي محمد أبو عبده
قسم الدراسات الإسلامية. - كلية الشريعة والقانون
جامعة حائل

إعمال قرائن الترجيح بين الأئمة النقاد (بما وقع من الاختلاف بين الإمام البخاري في صحيحه، والإمام أبي زرعة الرازي في العلل لابن أبي حاتم) أنموذجاً

د. محمد حمدي محمد أبو عبده

قسم الدراسات الإسلامية. - كلية الشريعة والقانون
جامعة حائل

تاريخ تقديم البحث: ١٥/ ٦/ ١٤٤٥هـ تاريخ قبول البحث: ٢٧/ ٧/ ١٤٤٥ هـ

ملخص الدراسة:

يتناول هذا البحث مسألة مهمة من مسائل علوم الحديث، وعلى وجه الخصوص علم العلل، حيث إنني وقفت على أحاديث في كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم الرازي تبين من خلالها أن أبا زرعة الرازي، يعلُّ شيئاً يسيرًا من أسانيد بعض الأحاديث الموجودة في صحيح البخاري، ومن خلال الدراسة، والنظر في قرائن الترجيح بين الإمامين البخاري، وأبي زرعة الرازي، وجدت أن لكل إمام منهما طريقة في اختيار وجه يرى أنه الأصح، لكن بعض من لا يمتهن الصنعة الحديثية يخطئ فهم هذا الاختلاف الإسنادي، فيقع في انتقاد أحاديث صحيحة مما أخرجه البخاري في كتابه الجامع الصحيح، فكان هذا البحث؛ لبيان أن الخلاف-في الظاهر- بين الإمامين إنما هو خلاف اختيار، وانتقاء، لا خلاف منهج، فظهر للباحث أنّ كلا الإمامين اختار وجها رآه صحيحاً لقرائن ظهرت له.

الكلمات المفتاحية: القرائن، العلل، البخاري، أبو زرعة.

Applying Weighing Indicators Among Hadith Criticism Scholars: A Case Study of the Differences Between Imam al-Bukhari in His Sahih and Imam Abu Zur‘a al-Razi in Ibn Abi Hatim’s ‘Ilal al-Hadith

Dr. Mohammad Hamdi Mohammad Abo Abdoh
Department Islamic Studie - Faculty Sharia and Law
Hail University

Abstract:
This research addresses an important issue in the field of Hadith sciences, particularly ‘Ilal al-Hadith (Hidden Defects in Hadith). The study examines certain narrations found in ‘Ilal al-Hadith by Ibn Abi Hatim al-Razi, where Abu Zur‘a al-Razi questions the authenticity of certain isnāds (chains of transmission) of Hadiths that appear in Imam al-Bukhari’s Sahih. Through an analytical study of the principles used for weighing differing hadith evaluations (qarā'in al-tarjīḥ) between Imam al-Bukhari and Abu Zur‘a al-Razi, the research finds that each of these scholars had their own methodology in selecting what they deemed the most authentic version of a narration. However, those unfamiliar with the technical aspects of hadith criticism may misinterpret these isnād differences, leading them to wrongly criticize authentic hadiths included in Sahih al-Bukhari.

This study, therefore, clarifies that the apparent disagreement between these two scholars is one of selection and preference, rather than a fundamental methodological dispute. The researcher concludes that each of the two imams chose a version they believed to be the most sound based on supporting contextual indicators (qarā'in).

key words: Weighing Indicators, Hadith Defects, Al-Bukhari, Abu Zur‘a.

المقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد:

فإنّ صحيح البخاري يعد أعظم أهم مصادر أهل السنة، وهو المرجع الثاني في مصادر التشريع، وقد عدّه جماهير الأمة كتًابا أجمعت الأمة على صحة أحاديثه، خلا أحاديث يسيرة كان فيها نظر لبعض كبار أئمة النقد، وعند المحاققة، والنظر في القرائن، قد يكون إخراج البخاري مقدماً على قول من انتقدها لقوة، وشدة شرطه في اختيار أحاديث كتابه الصحيح. ومع هذا فقد ظهرت نابتة سوء تحاول النيل من هذا السِفر العظيم، والطعن في بعض أحاديثه التي لم تنقد من قبلهم هذا النقد القبيح.

وحالهم كحال من قيل فيه:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوماً لِيُوهِنَها فلَم يَضُرّها، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعْلُ

والمصيبة القائمة اليوم؛ أن يتصدر لنقد أحاديث الصحيحين، وعلى وجه الخصوص كتاب البخاري "الجامع الصحيح"، مجموعة من المشتغلين بالصناعة الحديثية بداعي النقد العلمي!! والسبب في هذا أن بعضهم ينظر في كتب العلل، فيجد أن أحد الأئمة الكبار –كأبي حاتم الرازي، أو أبي زرعة الرازي، وأمثالهما–قد أعلّا حديثًا، أو أكثر حينما سُئِلا عنه، فيُعِلّانه لِعلّة رأوها في هذا الإسناد! فيتكئ عليها من لا علم عنده، فيقول: إنّ هناك أحاديث معلولة في

صحيح البخاري، دون أن يملك المعرفة، أو الممارسة العملية للصناعة الحديثية التي تدل على صحة ما انتهى إليه البخاري من إخراج هذا الحديث في صحيحه. فالبخاري رحمه الله كان له شروط قوية، ومنهجية دقيقة؛ قائمة على قرائن جَلِيّة وواضحة، وأُخرى خَفِيّة لا يدركها إلا من كانت بصيرة، وممارسة لعمل الأئمة النقاد.

ومن هنا؛ فقد كان السبب في كتابة هذا الموضوع: الرد على من يضعف أحاديث في صحيح البخاري، أو يقوم باستغلال علل ذُكِرت في كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، أو غيره، فقد قمت في هذا البحث بجمع الأحاديث التي انتقدها الإمام أبو زرعة الرازي وهي في صحيح البخاري–ما أمكنني ذلك– لدراستها، ومعرفة أحوالها، وقرائن ترجيحها عند الإمامين: أبي زرعة الرازي، والإمام البخاري مع بيان منهجية الإمام البخاري في إخراجه لهذا الحديث الذي انتقده أبو زرعة الرازي.

وتكمن أهمية هذا البحث فيما يأتي:

١–جمع الأحاديث التي انتقدها الإمام أبو زرعة وهي في صحيح الإمام البخاري.

٢–دراسة منهج النقد عند الإمامين : الإمام ابو زرعة الرازي، والإمام البخاري.

٣–مكانة الإمامين: البخاري، وأبي زرعة بين كبار الأئمة النقاد في عصر الرواية.

٤–كشف منهج النقاد الكبار في اختيار النقد المناسب للحديث.

٥–بيان أهمية القرائن في الترجيح بين طريقين صحيحين، لمعرفة اختيار كل إمام من الأئمة.

وأما إشكالية البحث فتكمن في الآتي:

١-أن فتح باب الانتقاد لأحاديث صحيح البخاري يفتح باب شر على الأئمة.

٢-إذا ترجحت قرائن إعلال أبي زرعة لهذه الأحاديث، فهل نُسَلّم له بها، ونعتبرها من الأحرف اليسيرة التي انتقدت على صحيح البخاري؟

٣-فتح باب الطعن في صحيح البخاري؛ بدعوى انتقاد أبي زرعة لها.

لهذا كانت أهم أهداف هذا البحث تكمن في الآتي:

١-الدراسة النقدية القائمة على قرائن الترجيح العلمية، والمعتمدة بين النقاد.

٢-الرد على شبهات المنتقدين من المعاصرين، وإبراز دقة منهج البخاري لأحاديث صحيحه.

٣-بيان أنّ اختلاف الأئمة النقاد الكبار -كالبخاري، وأبي زرعة، وأمثالهما- إنما هو اختلاف في قرائن الترجيح .

وبالنسبة للدراسات السابقة: ففي حدود بحثي وجهدي ؛فلم أقف على دراسة تحمل هذا العنوان، مع وجود دراسات مستفيضة عامة في منهج البخاري في صحيحه، ومنهج أبي زرعة في نقده، وإعلاله للأحاديث. ومنهج أبي حاتم في علله، ومن هذه الدراسات ما قام به فضيلة الدكتور سعد الحميد من جهد في تحقيق كتاب (علل الحديث لابن أبي حاتم) حيث قام بالتعليق على أحاديث

الكتاب، وتخريج أحاديثه، وبيان علله، وإزالة كثير من الإشكالات الواقعة في الكتاب، بشكل عام دون التعرض لقرائن الترجيح كما صرح هو بذلك(١).

وأما حدود البحث: فستكون في دراسة الأحاديث التي وقفت عليها في كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم، وهي ثلاثة أحاديث تَوافَقَ إسنادها، ومتنها مما في صحيح الإمام البخاري.

وبالنسبة للمناهج العلمية التي اتبعتها في هذا البحث:

فقد استخدمت:

١-**المنهج الاستقرائي:** من خلال استقراء كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم للوقوف على الأحاديث التي انتقدها أبو زرعة من خلال سؤالاته له، ثم النظر في كتب العلل الأخرى.

٢-والمنهج التحليلي: لتفكيك عبارات الإمام أبي زرعة الرازي لفهم مسلكه في إعلال الأحاديث النبوية.

٣-ثم المنهج النقدي: لتتبع أقوال الأئمة النقاد، ونقدها نقداً علمياً حسب قواعد علم النقد الحديثي.

وأما إجراءات البحث: فقد سرت في بحثي هذا ضمن إجراءات محددة هي:

١-جمع الأحاديث التي انتقدها أبو زرعة؛ مما في صحيح البخاري.

٢-أبدأ بذكر الحديث من صحيح البخاري، وأحدد مكانه فيه.

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب(العلل لابن أبي حاتم ٨/١). حيث قال:" وكنا نرغب في ذكر قرائن الترجيح والتعليل وأجناس العلة، لكن رأينا الاكتفاء برسالة أخينا الدكتور عادل الزرقي في «قرائن العلة» ".

٣-ثم أذكر نص إعلال أبي زرعة لهذا الحديث، من كتاب "علل الحديث لابن أبي حاتم".

٤-أحدّد العلة التي ذكرها أبو زرعة الرازي للحديث المذكور.

٥-أخرّج الحديث من مصادره للوقوف على أسانيده، وألفاظه.

٦-أكشف منهج الإمام البخاري في إخراجه، وقبوله لإسناد هذا الحديث.

٧-أقارن بين نقد الإمام البخاري، ونقد الإمام أبي زرعة للحديث، مركزاً على أهم قرائن الترجيح التي استخدمها كل من الإمامين: البخاري، وأبي زرعة.

٨-أقوم بالترجيح بين هذه القرائن؛ للوقوف على أدق حكم على الحديث.

وأما خطة البحث: فقد قسمت بحثي هذا إلى **مقدمة وتمهيد**، و**ثلاثة مباحث**:

المبحث الأول: ذكرت فيه حديث يونس بن يزيد: أنّ النبي ﷺ صلّى بمنى ركعتين، وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الثاني:حديث ابن عمر: رأيت النبي ﷺ محتبياً في ظل الكعبة، وفيه ثلاثة مطالب.

المبحث الثالث:حديث ابن عباس: في جبريل يوم بدر. وفيه ثلاثة مطالب.

ثم خاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثم المصادر والمراجع.

تمهيد

تكمن أهمية علم العلل في أنه خاصّ بمن وهبه الله تعالى مِراساً، ودُربة، وغَوصًا في مواطن العلل، ومراتبها وأسبابها، وأوجه الخلاف فيها، وهو علم لا يتقنه أي أحد من المشتغلين بعلوم الحديث، فقد تفاوت النقاد في ممارسة هذا العلم فتمايزوا برتب مختلفة، فمنهم المتقن الماهر الحاذق الغواص، ومنهم من كان يعلل على ظاهر الأسانيد، وهذا الصنف الأخير سبّب خللاً في منظومة النقد الحديثي، حيث إنّ الحكم على ظاهر الأسانيد، يؤثر في الحكم على الحديث إسناداً ومتناً، مما يؤثر تبعاً على الاحتجاج في الأحكام الفقهية، فضلًا عن أنْ ننسب لرسول الله ﷺ قولاً، أو فعلاً: لم يقله؛ ولم يفعله! أو أنْ نحكم على حديث بالصحة، وهو معلول بعلة لم يطلع عليها الناقد.

قال الإمام مسلم:" واعلم رحمك الله أنّ صناعة الحديث، ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم: إنما هي لأهل الحديث خاصة؛ لأنهم الحفاظ لروايات الناس، العارفون لها دون غيرهم، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم السنن، والآثار المنقولة من عصر إلى عصرٍ، من لَدُن النبي ﷺ إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس، وخالفهم في المذهب إلى معرفة الحديث، ومعرفة الرجال من علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار من نقلة الأخبار وحُمّال الآثار، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميّزونهم حتى ينزلوهم منازلهم في التعديل والتجريح، وإنما اقتصصنا هذا الكلام لكي نثبته لمن جهل مذهب أهل الحديث ممن يريد التعلم، والتنبّه على تثبيت الرجال، وتضعيفهم، فيعرف ما الشواهد عندهم، والدلائل التي بها أثبتوا الناقل للخبر من نقلته، أو أسقطوا من أسقطوا

منهم، والكلام في تفسير ذلك يكثر، وقد شرحناه في مواضع غير هذا، وبالله التوفيق"(١).

وقد ذكر الحافظ ابن رجب -بما نقله عن الحافظ ابن منده-أنّ هذا العلم قد خصّه الله تعالى أُناسًا لهم الحق في نقد الأحاديث، والكلام عليها فقال:" إنما خَصّ اللهُ بمعرفة هذه الأخبار نفراً يسيراً من كثير ممّنْ يدّعي علم الحديث، فأمّا شأن الناس ممّنْ يَدَّعي كثرة كتابة الحديث، أو أنه متفقه في علم الشافعي، أو أبي حنيفة، متّبع لكلام الحارث المحاسبي، والجُنَيد، وذي النُون، وأهل الخواطر، فليس لهم أن يتكلموا في شيء من علم الحديث، إلا من أخذه من أهله، وأهل المعرفة، فحينئذٍ يتكلم بمعرفته"(٢).

وبيّن الحافظ ابن حجر صعوبة هذا الفن ووعورة هذا العلم، وأنه لا يتكلم فيه إلا القلة من أهل النقد، والصنعة، فقال:" المعلّل، وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رَزَقه الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، ومَلَكَةً قويّة بالأسانيد، والمتون، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل من أهل الشأن: كعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زرعة، والدارقطني، وقد تقصر عبارة المعَلِّل عن إقامة الحجة على دعواه، كالصيرفي في نقد الدينار، والدرهم"(٣).

---

(١) مسلم، التمييز ٢١٨.

(٢) ابن رجب، شرح علل الترمذي ١/ ١٢٣.

(٣) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر / ١١٠.

لذلك وقع كثير من المعاصرين اليوم ممّنْ يشتغلون بالتصحيح، والتضعيف؛ بناء على ظاهر الأسانيد، ودون الغوص فيما خفي من علل الأسانيد، أو المتون، في خلل منهجي، وخطأ نقدي، ترتب عليه إدخال ما ليس من الحديث من قول رسول الله ﷺ، أو فعله، أو تقريره؛ على اعتبار أنّه من كلامه ﷺ. وكم وقع الوعاظ والدعاة في خلل النقل عن مثل هؤلاء المصححين على ظواهر الأسانيد، دون الغوص في التحقق من توفر شروط الصحة المتفق عليها بين النقاد في الحديث!

وقد وقع خلل آخر من بعض المشتغلين في علم الحديث أيضاً، بأنهم اعتمدوا على بعض ما هو موجود في كتب العلل، والنقد الحديثي دون تمحيص، أو تمييز بين ما هو راجح ومرجوح من أقوال النقاد، ومن غير نظر في قرائن الترجيح عند الأئمة النقاد في الصنعة الحديثية، مما أوهمهم بأن هناك أحاديث في الصحيحين معلولة؛ من خلال الاعتماد على قولٍ لأحد أئمة النقد المشهورين في اختياره لأحد وجوه الإعلال. مما ترتب عليه إصدار أحكام مرجوحة، أو خاطئة على أحاديث الصحيحين.

لذا فإنني في هذا البحث سأقف على جوانب مما أشرت إليه من قصور نظر هؤلاء الذين ينتقون الأحكام النقدية دون تمحيص، أو تدقيق، أو إعمال لقرائن الترجيح عند النقاد. والمقصود من هذا البحث: الدفاع عن كتاب الإمام البخاري الذي اتفقت كلمة الأئمة النقاد على صحة أحاديثه. وبيان لمنهجية اختيار الترجيح المناسب للإمام البخاري لأحاديث الصحيح، وعنايته بالقرائن المصاحبة لاختياره للوجه الذي ارتضاه رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

المبحث الأول: حديث يونس بن يزيد:" أنّ النبيّ–ﷺ–صلّى بمنى ركعتين":

قال البخاري: حدثنا إبراهيم بن المنذر، حدثنا ابن وهب، أخبرني يونس، عن ابن شهاب، قال: أخبرني عبيدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه؛ قال: صلّى رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، وأبو بكر، وعمر، وعثمان صدرًا من خلافته"(١).

قال ابن أبي حاتم:" وسألت أبي، وأبا زرعة: عن حديث رواه يونس بن يزيد، عن الزهري، قال: أخبرني عبيدالله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه: أن النبي ﷺ صلّى بمنى ركعتين، وأبو بكر، وعمر. **قلت:** ورواه الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه: أن النبي ﷺ صلى. قال أبو زرعة: حديث سالم أشبه. وقال أبي: حديث سالم أصح"(٢).

قلت: روى البخاري هذا الحديث من طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله ابن عمر، عن ابن عمر. لكن ذكر ابن أبي حاتم: أنّ الأوزاعي رواه: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، فصوّب أبو حاتم، وأبو زرعة: طريق الزهري، عن سالم، عن أبيه.

ولا بد من بحث وجه هذا الاختلاف بين الطريقين(الأوزاعي، ويونس بن يزيد)!

---

(١) البخاري، الجامع الصحيح، باب الصلاة بمنى ١٩٧/٢ برقم ١٦٥٥.

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ١٤٦/١ برقم ٤٠٨.

المطلب الأول: أقوال الأئمة النقاد في هذا الاختلاف:

هذا الحديث رواه معمر، والأوزاعي، وعمرو بن الحارث، ويونس بن يزيد(وألفاظهم متقاربة) أربعتهم عن الزهري، واختلف عنه على الوجوه الآتية:

-فرواه البخاري[1]، وأحمد[2]، والنسائي(الكبرى)[3] :من طريق يونس بن يزيد، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه.

(١) البخاري، الجامع الصحيح، باب الصلاة بمنى ١٩٧/٢ برقم ١٦٥٥.

(٢) أحمد، المسند ١٤٠/٢ برقم ٦٢٥٦. رواه بلفظ: ثنا هارون ثنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : صلى رسول الله صلى الله عليه و سلم بمنى ركعتين فذكره.

(٣) النسائي، السنن الكبرى ٣٦٢/٢ برقم ١٩٢٢. وفي ٢٢١/٤ برقم ٤١٦٥. ورواه بلفظ: أخبرنا محمد بن سلمة، قال: حدثنا ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال: حدثني عبيد الله بن عبدالله بن عمر عن أبيه قال: صلى رسول الله صلى الله عليه= =وسلم ، بمنى ركعتين، وصلاها أبو بكر ركعتين، وصلاها عمر ركعتين، وصلاها عثمان صدرًا من خلافته ركعتين. وبلفظ آخر قال: صلى رسول الله ﷺ بمنى ركعتين ، وصلاها أبو بكر ركعتين.

-ورواه مسلم[1]، وأحمد[2]، والدارمي[3]، وأبو يعلى[4]، وأبو نعيم[5]: من طريق الأوزاعي، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه.

(١) مسلم، الجامع الصحيح ٤٨٢/١ برقم ٦٩٤، باب قصر الصلاة بمنى. ورواه بلفظ: وحدثني حرملة بن يحيى، حدثنا ابن وهب، أخبرني عمرو وهو ابن الحارث، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ :"أنه صلى صلاة المسافر بمنى، وغيره ركعتين، وأبو بكر، وعمر، وعثمان ركعتين صدرًا من خلافته، ثم أتمها أربعاً". وحدثناه زهير بن حرب، حدثنا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، ح وحدثناه إسحاق، وعبد بن حميد، قالا: أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، جميعًا عن الزهري بهذا الإسناد، قال: بمنى، ولم يقل: وغيره.

(٢) أحمد المسند ٨/٢ برقم ٤٥٣٣ ، و في ١٤٠/٢ برقم ٦٢٥٥. ورواه بلفظ: ثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : صليت مع النبي صلى الله عليه و سلم بمنى ركعتين. وقال: ثنا مبشر ابن إسماعيل ثنا الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: صليت مع رسول الله ﷺ صلاة العشاء بمنى ركعتين، ومع أبي بكر ﷺ ركعتين، ومع عمر ﷺ ركعتين، ومع عثمان ﷺ ركعتين صدرًا من خلافته، ثم أتمها بعد عثمان رضي الله عليهم أجمعين.

(٣) الدارمي السنن ٤٢٣/١ برقم ١٥٠٦. ورواه بلفظ: أخبرنا محمد بن يوسف عن الأوزاعي عن الزهري عن سالم عن أبيه : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم صلى بمنى ركعتين، وأبو بكر ركعتين، وعمر ركعتين، وعثمان ركعتين، صدرًا من إمارته، ثم أتمها بعد ذلك.

(٤) أبو يعلى المسند ٣٢٦/٩ برقم ٥٤٣٨. ورواه بلفظ: حدثنا أبو خيثمة حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه قال: صليت مع النبي ﷺ بمنى ركعتين.

(٥) ابو نعيم في المستخرج ٢٨٤/٢ برقم ١٥٥٣. ورواه بلفظ: عن سالم عن عبدالله قال: صليت مع النبي ﷺ بمنى ركعتين، زاد هشام: صلاة المسافر، ثم صلاها أبو بكر ركعتين، ثم صلاها عمر ركعتين، صدرًا من خلافته، ثم أتمّها عثمان بعد ذلك. لم يذكر الوليد أبا بكر، ولا عمر، ولا عثمان.

-ورواه مسلم[١]، وأبو نعيم[٢] :من طريق عمرو بن الحارث، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه.

-ورواه عبد الرزاق[٣]، ومسلم[٤]، .....يتبع.

وأبو نعيم[٥]، والبيهقي[٦] :من طريق معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه.

ومن خلال هذه الطرق نجد أن(الأوزاعي، ومعمراً، وعمرو بن الحارث)ثلاثتهم رووه: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه . خلافًا لرواية (يونس بن يزيد)فقد رواه وحده: عن الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله بن عمر، عن أبيه.

---

(١) مسلم، الجامع الصحيح ٤٨٢/١.

(٢) ابو نعيم في المستخرج ٢٨٤/٢ برقم ١٥٥٢. ورواه بلفظ: عن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ: أنه صلّى صلاة المسافر بمنى ركعتين، وأبو بكر، وعمر، وعثمان صدرًا من خلافته، ثم أتمّ أربعًا.

(٣) عبد الرزاق المصنف ٥١٦/٢ برقم ٤٢٦٨. ورواه بلفظ: عن سالم عن ابن عمر قال: صليت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم بمنى ركعتين ومع أبي بكر ركعتين ومع عمر ركعتين ومع عثمان صدرا من خلافته ثم صلاها أربعا قال الزهري فبلغني أن عثمان إنما صلاها أربعا لأنه أزمع أن يقيم بعد الحج.

(٤) مسلم، الجامع الصحيح ٤٨٢/١.

(٥) أبو نعيم، المستخرج ٢٨٤/٢. ورواه بلفظ : معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه قال صليت مع رسول الله ﷺ بمنى ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ومع عثمان ركعتين، صدرًا من خلافته، ثم صلّاها أربعًا.

(٦) البيهقي السنن الكبرى ١٢٦/٣ برقم ٥٥٣٣. ورواه بلفظ: عن سالم عن ابن عمر قال : صليت مع النبي -ﷺ-بمنى ركعتين، ومع أبي بكر ركعتين، ومع عمر ركعتين، ومع عثمان صدرًا من خلافته، ثم صلّى أربعًا.

وذهب أبو حاتم الرازي، وأبو زرعة الرازي إلى ترجيح رواية: (سالم بن عبدالله، عن أبيه) على رواية (عبيدالله بن عبدالله، عن أبيه). لكن البخاري -في هذا الحديث-أعرض عن طريق سالم بن عبدالله، عن أبيه، وأخرجه من طريق عبيدالله بن عبدالله، عن أبيه، مع أن الأكثر رووه عن سالم. وقد يكون هذا الاختيار من الإمام البخاري يشير إلى إعلال طريق سالم بن عبدالله، عن أبيه! كما هو معروف من منهجه في بعض الأبواب، وقد أشار الحافظ ابن عبد البر إلى شيء من هذا القبيل؛ فقال في حديث "الطهور ماؤه، الحل ميتته" حينما حكم البخاري بصحته:" **لا أدري ما هذا من البخاري** رحمه الله، **ولو كان عنده صحيحاً، لأخرجه في مصنفه الصحيح عنده، ولم يفعل، لأنه لا يُعوِّل في الصحيح إلا على الإسناد**"(١)، وهذا تعليل غير منضبط؛ لأن الإمام البخاري لم يقل أنه أخرج كل ما صح عنده في جامعه، بل ترك كثيرًا من الصحاح. وقد يكون ترك الإمام البخاري لهذا الطريق لأسباب قد تظهر لنا في البحث.

المطلب الثاني: وجه الخلاف بين الإمامين: البخاري، وأبي زرعة:

وبالنسبة للاختلاف الذي وقع بين الإمامين(أبي زرعة، والبخاري)، وأن كلاً منهما رجَّح وجهاً من وجوه الحديث، فلعله من باب ما قاله أئمة النقد في إسنادين:" أنّ الوجهين صحيحان"، ويدل على هذا جلالة الرواة (عن الزهري) مدار الإسناد: فالأوزاعي، ومعمر، وعمرو بن الحارث:ثلاثتهم رووه: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، خلافًا لرواية يونس بن يزيد رواه: عن الزهري، عن

(١) ابن عبد البر، التمهيد ٢١٨/١٦. بتصرف يسير.

عبيدالله ابن عبدالله بن عمر، عن أبيه، والأربعة كلهم من أصحاب الزهري، لكن بينهم تفاوت في الأخذ عن الإمام الزهري.

والذي يظهر لي أن الإمام الزهري كان يرويه على الوجهين(سالم، وعبيدالله) والذين رووه عنه كلهم حفَّاظ ثقات.

ولكن؛ لماذا رجّح البخاري رواية يونس بن يزيد؟ وأعرض عن طريق الآخرين؟

المطلب الثالث: إعمال قرائن الترجيح في اختيار الإمامين البخاري، وأبي زرعة:

من خلال النظر في كتب تراجم الرجال:

-فإنّ يونس بن يزيد: من أثبت الناس في الزهري، كما قال الإمام ابن معين:" **أثبت الناس في الزهري: مالك، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب، وابن عيينة**"(١)، وفي حديثنا هذا يشترك معه معمر بن راشد، فهما -بهذا القول-في رتبة واحدة؛ في حديث الزهري.

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن **ابن المبارك أنه قال:" إني إذا نظرت في حديث معمر، ويونس يعجبني كأنهما خرجا من مشكاة واحدة".**

وقال ابن المبارك أيضاً:" ما رأيت أحدًا أروى للزهري من معمر؛ إلّا أنّ يونس أحفظ للمسند، وفي رواية: إلا يونس، فإنّه كتب على الوجه"(٢).

والذي يُفَاضَلُ به بين الإمامين(معمر، ويونس) هو ما أشار إليه الإمام أحمد؛ حيث قال:" **ما أعلم أحدًا أحفظ بحديث الزهري من معمر؛ إلا ما كان من**

---

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٥١/١١، ترجمة يونس بن يزيد برقم ٧٦٩.

(٢) ابن حجر، تهذيب التهذيب ٤٥٠/١١، ترجمة يونس بن يزيد برقم ٧٦٩.

يونس أنّه كتب كل شيء هناك". ونقل أبو الوليد الباجي، عن الإمام أحمد؛ أنه قال:" تتبعت أحاديث يونس عن الزهري، فوجدت الحديث الواحد ربما سمعه من الزهري مرارًا، قال أحمد: وكان الزهري إذا قدم أيلة، نزل على يونس، وإذا سار إلى المدينة راسله يونس"[1]. ويونس كان يكتب حديث الزهري، وهذا له موضع عند الأئمة النقاد عند المفاضلة[2].

٢-ثم إن طريق الزهري، عن سالم، عن أبيه، طريق مشهور قد يقع فيه الرواة بسلوك الجادة، فقد يكون خطأً.

٣-وأما طريق الأوزاعي، عن الزهري: فقد ذمها الإمام ابن معين، وقد نقل الحافظ ابن رجب هذا؛ فقال:" وقال ابن معين: الأوزاعي في الزهري: ليس بذاك، أخذ كتاب الزهري من الزَّبيدي. ذكره يعقوب بن شيبة: من طريق أبي

(١) أبو الوليد الباجي، التعديل والتجريح ١٤٢٠/٣ برقم(١٥٢١).

(٢) يونس بن يزيد بن أبي النَّجاد القرشي، مولى معاوية بن أبي سفيان، من أعلى طبقات أصحاب الزهري، وهو من المقدّمين في الزهري، وحديثه من كتابه أقوى من حفظه، قال ابن معين، وأحمد : ثقة، وقال علي بن المديني: سألتُ عبدالرحمن بن مهدي عن يونس بن يزيد؟ فقال: كان ابن المبارك يقول: كتابه صحيح، قال ابن مهدي: وأنا أقول: كتابه صحيح، وقال ابن مهدي: لم أكتب حديث يونس بن يزيد إلاّ عن ابن المبارك، فإنه أخبرني أنه كتبها عنه من كتابه، وقال أحمد بن حنبل: ما أحد أعلم بحديثه يعني الزهري من معمر إلا ما كان من يونس الأيلي فإنه كتب كل شيء هناك، وقال أحمد بن صالح المصري: نحن لا نقدّم في الزهري على يونس أحداً، توفي سنة تسع وخمسين ومائة. انظر ترجمته بتوسع: ابن حجر، تهذيب التهذيب ٣٩٥/١١. وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٤٩/٩ ترجمة رقم ١٠٢٤. ابن أبي حاتم، علل الحديث ١/ ١٣٠ ، ٣١٧ برقم(٩٥١).

داود، عنه، ثم قال يعقوب: الأوزاعي ثقةٌ ثبتٌ؛ إلا روايته عن الزهري خاصة؛ فإن فيها شيئاً"(١).

٤-والظاهر أنّ أبا زرعة الرازي، وأبا حاتم: كان لهما موقفًا من حفظ يونس بن يزيد؛ خاصة في مكة والحجاز؛ فقد ورد في أحد سؤالات ابن أبي حاتم: أنّ أبا حاتم بيّن أنّ يونس لم تكن كتبه معه في الحجاز، مما يعني أن حفظه فيه شيء! فنقل عن أبيه؛ أنه قال:" وسَعدان أرى أنه سمع من يونس بمكة، أو المدينة، ويونس لم يكن معه كتبه.

وقال وكيع: رأيت يونس بن يزيد بمكة، فجَهِدت أن يُقِيم لي إسناد حديث لم يُقِمه، فنرى أن سعدان سمع منه بمكة..."(٢).

وأما أبو زرعة، فقد نقل ابن رجب، عنه أنه قال:"كان(يونس بن يزيد) صاحب كتاب، فإذا حدّث من حفظه، لم يكن عنده شيء"(٣). وقال عنه أحمد:"إذا

---

(١) انظر: ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي /٢٥١.

(٢) انظر: ابن أبي حاتم، علل الحديث سؤال رقم(٩٥١)، وقال:" وسألت أبي عن حديث رواه سعدان عن يونس عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب، وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: يوشك أن يكون أقصى مسالح المسلمين بسلاح". ونقل ابو الوليد الباجي(التعديل والتجريح ١٤٢٠/٣) عن مقاتل بن محمد قال: سمعت وكيعاً يقول: لقيت يونس بن يزيد الأيلي، وذاكرته أحاديث الزهري المعروفة، وجهدت أن يقيم لي حديثًا، فما أقامه". وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٢٤/١ .

(٣) انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي / ٣٠٩. باب: قوم ثقات لهم كتاب صحيح، وفي حفظهم بعض شيء، فكانوا يحدثون من حفظهم أحياناً، فيغلطون، ويحدثون أحياناً من كتبهم، فيضبطون". **قلت:** ما بين المعكوفتين بيان مني.

حدّث من حفظه يُخطئ"[1]. فلعلهما أيضاً رجحا رواية سالم، عن أبيه؛ لهذه الأسباب، ولكلٍ وِجهَة.

النتيجة: الذي يظهر لي أن البخاري: قدّم رواية يونس بن يزيد، لأنه كان عنده كتاب، وكتابه صحيح، وحديث يونس من كتابه أقوى من حفظه.

بينما رجح الرازيان: رواية الأوزاعي؛ لأنهما كانا يريان أن يونس بن يزيد في حفظه شيء.

وكلٌ صحيح. مع ملاحظة أنهما لم ينتقدا المتن بشيء.

فالحديث نفسه صحيحٌ أصلًا، على كلا الترجيحين في إسناده. والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: حديث ابن عمر" رأيت النبي–ﷺ–في ظل الكعبة":

قال البخاري: حدثنا محمد بن أبي غالب[2]، أخبرنا إبراهيم بن المنذر الحزامي، حدثنا محمد بن فليح، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ قال: "رأيت رسول الله ﷺ بفناء الكعبة، محتبيًا بيده هكذا"[3].

---

(١) المرجع السابق .

(٢) قال الحافظ ابن حجر، فتح الباري ٦٦/١١:" محمد بن غالب (القُوْمسي): بضم القاف، وسكون الواو، وبالسين المهملة. نزل بغداد، وهو من صغار شيوخ البخاري، ومات قبله بست سنين، وليس له عنده سوى هذا الحديث، وحديث آخر في كتاب التوحيد".

(٣) البخاري، الجامع الصحيح ٧٦/٨ برقم (٦٢٧٢)، باب الاحتباء باليد وهو القرفصاء. ومن طريقه أخرجه البغوي، شرح السنة ٣٢٤/١٢ برقم(٣٣٥٨).

وقال أبو زرعة: يريبني أمر أبي غَزِيَّة[1]؛ حدثني أبو بكر بن أبي شيبة الحزامي، عن أبي غزية، عن فليح، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: "رأيت رسول الله ﷺ في ظل الكعبة محتبيًا بيديه".

وحدثنا أبو موسى الأنصاري، عن أبي غزية، عن إبراهيم بن سعد، عن عمر بن محمد، عن ابن عمر؛ قال:" رأيت النبي ﷺ في ظل الكعبة محتبيًا بيديه".

قال أبو زرعة: أخاف أن لا يكون لواحد منهما أصل!"[2].

وقال ابن أبي حاتم: وسألت أبي: عن حديث رواه أبو غزية، عن إبراهيم بن سعد، عن عمر بن محمد العمري، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال:" رأيت النبي ﷺ في ظل الكعبة محتبيًا بيديه". قال أبي: هذا حديث منكر[3].

قلت: هذا الحديث انتقده أبو زرعة من أجل أبي غزية، فقال عنه:" يريبني أمر أبي غزية"! وأخاف أن لا يكون لواحد منهما أصل. فالظاهر من كلامه أمران: الأول: أنه يضعف أبا غزية.

---

(١) قال ابن حجر، فتح الباري ٦٦/١١ :" أبو غَزِيَّة: بفتح المعجمة، وكسر الزاي، وتشديد التحتانية؛ وهو محمد ابن موسى الأنصاري القاضي". قال البخاري، التاريخ الكبير ٢٣٨/١ برقم ٧٥٣:" عنده مناكير". وفي ٣٩٢/١: قال: منكر الحديث". وقال ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٨٣/٨ برقم ٣٤٧:" سألت أبي عن ابى غزية؟ فقال: ضعيف الحديث". وقال ابن عدي، الكامل ٢٦٥/٦:" أبو غزية هذا حدث عنه جماعة من أهل المدينة، وهو مديني، وقد وقع في رواياته أشياء أنكرت عليه". وقال ابن حبان، المجروحين ٢٨٩/٢:"كان ممن يسرق الحديث، ويحدث به، ويروى عن الثقات أشياء موضوعات، حتى إذا سمعها المبتدئ في الصناعة سبق إلى قلبه أنه كان المتعمد لها".

(٢) أبو زرعة الرازي، الضعفاء وأجوبة أبي زرعة على البرذعي ٣٨٦/٢-٣٨٧.

(٣) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٢٨٩/١ برقم (٨٦٤).

والثاني: أن الحديثين من طريق أبي غزية لا أصل لهما.

لكن البخاري لم يخرجه من طريق أبي غزية، عن فليح، بل: عن محمد بن فليح، عن أبيه! وكأن أبا غزية: يتابع محمد بن فليح، على هذا الطريق! وسننظر في هذين الطريقين لنرى كيف نوجههما.

المطلب الأول: التخريج وأقوال الأئمة النقاد في هذا الإسناد:

رواه الفاكهاني؛ قال: حدثني الزبير بن أبي بكر؛ قال: حدثني أبو غزية، عن فليح بن سليمان، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ قال:" رأيت رسول الله ﷺ بفناء الكعبة محتبيًا بيده"(١).

والبزار؛ قال: حدثنا عبدالله بن شبيب، حدثنا إسماعيل بن عبد الله-يعني ابن أبي أويس-حدثنا محمد بن موسى الأنصاري، عن يحي بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال:" رأيت النبي ﷺ في ظل الكعبة محتبيًا بيديه"(٢).

ورواه الطبراني: من طريق إسحاق بن موسى أبو موسى الأنصاري؛ قال: نا أبو غزية محمد بن موسى قاضي المدينة؛ قال: نا أبو المثنى الكعبي، عن يحي بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: "رأيت رسول الله ﷺ جالسًا في وجه الكعبة محتبيًا بيديه".

قال الطبراني:لم يرو هذا الحديث عن يحي إلا أبو المثنى الكعبي: سليمان بن يزيد، تفرد به أبو غزية"(٣).

---

(١) الفاكهي، أخبار مكة ٣٣٤/١ برقم(٦٨٣).

(٢) البزار، المسند ٢٤٥/٢ برقم(٥٨٥٧).

(٣) الطبراني، المعجم الكبير ١٦٦/١١ برقم (٢٢٧). والمعجم الأوسط ٢١٤/١ برقم(٦٩٢).

ورواه البيهقي: من طريق أبي عبدالله الحسين بن الحسن بن أيوب الطوسي، حدثنا أبي حاتم الرازي؛ قال: حدثنا أبو غزية –محمد بن موسى بن مسكين قاضى المدينة–حدثنا فليح بن سليمان، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال:" رأيت رسول الله –ﷺ–محتبيًا بفناء الكعبة؛ يقول بيده هكذا". وشَبّك أبو حاتم بيديه. قال البيهقي:أخرجه البخاري في الصحيح، من حديث فليح"(١).

قال الحافظ ابن حجر:" وقد نزل البخاري في حديثه هذا درجتين؛ لأنه سمع الكثير من أصحاب فليح، مثل: يحيى بن صالح، ونزل في حديث إبراهيم بن المنذر درجة؛ لأنه سمع منه الكثير، وأخرج عنه بغير واسطة. ورويناه في الجزء السادس **من فوائد أبي محمد بن صاعد**: عن محمود بن خالد، عن أبي غَزِيّة، عن فليح، نحوه، وزاد: فأرانا فليح موضع يمينه على يساره: موضع الرسغ، **وقد أخرجه الإسماعيلي**: من رواية أبي موسى محمد بن المثنى، عن أبي غزية، بسند آخر؛ قال: حدثنا إبراهيم بن سعد، عن عمر بن محمد بن زيد، عن نافع، فذكر نحو حديث الباب، دون كلام فليح. **وأخرجه أبو نعيم**: من وجه آخر عن أبي غزية، عن فليح، ولم يذكر كلام فليح أيضًا، **والذي يظهر**: أنّ لأبي غزية فيه شيخين، وأبو غزية: ضعفه ابن معين، وغيره"(٢).

المطلب الثاني: وجه الخلاف بين الإمامين البخاري وأبي زرعة:

مما سبق؛ تبين أن الحديث روي من وجوه:

---

(١) البيهقي، السنن الكبرى ٢٣٥/٣ برقم(٦١٢٥).

(٢) ابن حجر، فتح الباري ٦٦/١ باختصار بسيط.

الأول: نافع، عن ابن عمر: رواه البخاري، وأبو زرعة، والفاكهي، والبزار، والطبراني: من طريق فليح، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ.

الثاني: عمر بن محمد، عن ابن عمر ﷺ : رواه أبو زرعة :من طريق أبي غزية، عن ابراهيم بن سعد.

الثالث: واختلف فيه عن فليح:

-فرواه البخاري: عن محمد بن فليح، عن فليح به.

-ورواه أبو زرعة، والفاكهي، والبيهقي: عن أبي غزية، عن فليح به.

ثم اختلف فيه عن أبي غزية:

١-فرواه أبو زرعة: عن أبي موسى الأنصاري، عن أبي غزية، عن ابراهيم بن سعد، عن عمر بن محمد، عن ابن عمر ﷺ . وقد حكم عليها أبو حاتم؛ فقال: حديث منكر.

٢-ورواه أبو زرعة، والفاكهي: عن أبي غزية، عن فليح، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ ، وقد تابع أبا غزية على هذا الوجه: محمد بن فليح، عن أبيه(كما هو عند البخاري).

٣-ورواه الطبراني: عن إسحق بن موسى الأنصاري، عن أبي غزية، عن أبي المثنى الكعبي(سليمان بن يزيد) عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ. وقال الطبراني:" لم يرو هذا الحديث عن يحيى، إلا أبو المثنى الكعبي: سليمان بن يزيد، تفرد به أبو غزية".

وقد توصل الحافظ ابن حجر إلى: أن أبا غزية له شيخين؛ في هذا الإسناد(ابراهيم بن سعد، وفليح ابن سليمان)!

قلت: ويظهر من إسناد الطبراني: أنّ له شيخاً ثالثاً؛ وهو(أبو المثنى الكعبي سليمان بن يزيد)!

المطلب الثالث: إعمال قرائن الترجيح في اختيار الإمامين: البخاري، وأبي زرعة الرازي:

أما الوجه الأول: فقد تقدم حكم أبي حاتم الرازي على هذا الوجه بأنه منكر؛ فقد تفرد به أبو غزية، لضعف حاله، فهذا من مناكيره.

أما الوجه الثاني(أبو غزية ﷺ ، عن فليح، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ) ففيه الخلاف:

فقد أخرج البخاري: من طريق محمد بن فليح، عن أبيه فليح، هذا الحديث، وتابعه أبو غزية عن فليح. لكن الإمام أبا زرعة الرازي وقع في نفسه: أن طريق أبي غزية، عن فليح: فيه شيء، وقد لا يكون له أصل؛ فقال أبوزرعة: "يريبني أمر أبي غزية".

وبعد أن روى الحديث من وجهيه عن أبي غزية؛ قال:" أخاف أن لا يكون لواحد منهما أصل". فلعله يقصد بقوله" أخاف أن لا يكون لواحد منهما أصل" أي: أن إسناد الحديث؛ من طريق أبي غزية: ليس مقبولاً، فقد يكون موضوعاً، أو منكراً، وهذا لا يبعد على أبي غزية، فلعله سرقه!

فأبو زرعة: يُخَطِّئ أبا غزية في حديثه؛ لاطلاعه على أصل الحديث: من طريق محمد بن فليح، عن أبيه.

فالحديث ثابت من طريق محمد بن فليح، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ كما أخرجه البخاري في صحيحه، مع أنه كما قال الشراح من أفراد البخاري[1].

النتيجة: الذي يظهر: أن الإمام أبا زرعة لم يعترض على أصل الحديث من طريق فليح، بل كان اعتراضه بأن يروي أبا غزية -هذا الحديث-عن فليح، وهذا غَمْزٌ من أبي زرعة لأبي غزية؛ بأنه سرق الحديث، لذلك وقع في نفسه شيء منه.

والطبراني-كما تقدم-قد ألمح إلى هذا؛ بتصريحه بتفرد أبي غزية بروايته.

والحديث متنًا صحيحٌ، إنما الخلاف في إسناده فقط، والله أعلم

(١) انظر: العيني، عمدة القاري ٨/٣٣. وقال:" **وهو من أفراده**".

الحديث الثالث: حديث ابن عباس "في جبريل يوم بدر" .

قال البخاري[١]: حدثني إبراهيم بن موسى[٢] ،أخبرنا عبدالوهاب[٣] ،حدثنا خالد[٤] ،عن عكرمة، عن ابن عباس، رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ؛ قال **يوم بدر**:" هذا جبريل آخذ برأس فرسه؛ عليه أداة الحرب".

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح ١٠٣/٥ برقم(٣٩٩٥) باب شهود الملائكة بدراً.

(٢) قال الحافظ ابن حجر، تهذيب التهذيب ١٤٨/١ برقم(٣٠٨): هو: **إبراهيم بن موسى بن يزيد ابن زاذان التميمي. أبو اسحاق الرازي الفرّاء المعروف بالصَّغير**. قال أبو زرعة: هو أتقن من أبي بكر ابن أبي شيبة، وأصحّ حديثًا منه؛ لا يُحدِّث إلا من كتابه، وهو أتقن وأحفظ من صفوان ابن صالح. وقال أبو حاتم: من الثقات، وهو أتقن من أبي جعفر الجمال. وقال النسائي: ثقة. وقال الخليلي في (الإرشاد): ومن الحفاظ الكبار العلماء الذين كانوا بالري يقرنون بأحمد، ويحيى؛ إبراهيم بن موسى الصغير، ثقة امام". باختصار شديد. وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٣٧/٢، برقم(٤٣٦). وقال ابن حجر، التقريب/٩٤ ترجمة رقم(٢٥٩):" ثقة حافظ، من العاشرة، مات بعد العشرين ومائتين، ع".

(٣) **قلت: هو عبدالوهاب بن عبدالمجيد بن الصلت الثقفي**. أبو محمد البصري. ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين. من الثامنة. مات سنة أربع وتسعين عن نحو من ثمانين سنة". انظر ترجمته: ابن حجر، تقريب التهذيب /٣٦٨ برقم(٤٢٦١). وتهذيب التهذيب ٣٩٧/٦ برقم(٨٣٧)، وذكر فيه: " وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الترمذي: سمعت قتيبة يقول: ما رأيت مثل هؤلاء الاربعة: مالك، والليث، وعبدالوهاب الثقفي، وعباد بن عباد. وقال العجلى: بصري ثقة. وقال عمرو بن علي: اختلط؛ حتى كان لا يعقل، وسمعته وهو مختلط يقول: حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان باختلاط شديد". باختصار.

(٤) **قلت: هو خالد بن مهران**. أبو المنازل، بفتح الميم، وقيل بضمها، وكسر الزاي. البصري، الحذاء، بفتح المهملة، وتشديد الذال المعجمة. وهو ثقة يرسل. من الخامسة. وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان". انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب /١٩١ ترجمة رقم(١٦٨٠).

وقال البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا عبدالوهاب، حدثنا خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس ﵄ ؛قال: قال النبي ﷺ **يوم أحد**: "هذا جبريل آخذ برأس فرسه عليه أداة الحرب"(١).

وقال ابن أبي حاتم: وسألت أبا زرعة؛ عن حديث: رواه إبراهيم بن موسى، عن عبدالوهاب الثقفي، عن خالد الحذّاء، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ؛ قال يوم بدر: "هذا جبريل آخذ برأس فرسه، عليه أداة الحرب"(٢).

(١) البخاري: الجامع الصحيح ٥/١٢٠ برقم(٤٠٤١)، باب غزوة أحد.

(٢) ابن أبي حاتم: العلل ١/٣٠٧.

وقال أبو زرعة: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة[1]، عن عبد الوهاب الثقفي، عن خالد، عن عكرمة: أن النبي ﷺ ؛ قال: وهذا الصحيح، ولا أدري: من أين جاء إبراهيم بن موسى؛ بابن عباس؟"[2].

المطلب الأول: وجه الخلاف بين الإمامين: البخاري، وأبي زرعة:

١-حديث ابن عباس أخرجه البخاري في موضعين كلاهما:عن إبراهيم بن موسى(موصولاً)؛ بذكر ابن عباس رضي الله عنهما .

٢-وخالفه أبو زرعة؛ فرواه أبوزرعة (مرسلاً):من طريق ابن أبي شيبة، وأنكره(موصولاً)فقال: لا أدري من أين جاء إبراهيم بن موسى؛ بابن عباس في الإسناد.

---

(١) **قلت**: هو عبدالله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل، أبو بكر ابن أبي شيبة الكوفي:إمام ثقة، حافظ، صاحب تصانيف، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. انظر ترجمته: ابن حجر، تقريب التهذيب /٣٢٠ برقم(٣٥٧٥). وقال في تهذيب التهذيب ٦/٢-٤، برقم(١):" قال صالح بن محمد: أعلم من أدركت بالحديث، وعلله: علي بن المديني، وأعلمهم بتصحيف المشايخ: يحيى بن معين، وأحفظهم عند المذاكرة: أبو بكر بن أبي شيبة، وقال ابن خراش: سمعت أبا زرعة الرازي؛ يقول: ما رأيت أحفظ من أبي بكر ابن أبي شيبة؛ فقلت له: يا أبا زرعة، وأصحابنا البغداديين؟ فقال: دع أصحابك أصحاب مخارق. وقال ابن حبان في "الثقات": كان متقنًا حافظًا دينًا ممن كتب، وجمع، وصنف، وذاكر، وكان أحفظ أهل زمانه للمقاطيع. وقال ابن قانع: ثقة ثبت. وفي الزهرة روى عنه البخاري ثلاثين حديثًا، ومسلم ألفًا وخمسمائة وأربعين حديثًا". باختصار يسير. وانظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٦٠/٥ برقم (٧٣٧). وقال ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ١٣٧/٢ برقم(٤٣٦):" **سمعت أبا زرعة يقول: إبراهيم ابن موسى أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة، وأصح حديثًا منه؛ لا يُحَدِّث إلا من كتابه، لا أعلم أني كتبت عنه خمسين حديثًا من حفظه، وهو أتقن، وأحفظ من صفوان ابن صالح**".

(٢) ابن أبي حاتم، علل الحديث ٣٠٧/١ برقم(٩٢١).

٣-ثم إنّ عبد الوهاب الثقفي رواه، واختلف عنه فيه، على وجهين:

الوجه الأول: عبد الوهاب الثقفي: عن خالد، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسل(موصولاً)، **قلت:** وهذه رواية البخاري: عن إبراهيم بن موسى.

الوجه الثاني: عبد الوهاب الثقفي: عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن النبي ﷺ (مرسلاً). **قلت:** وهذه رواية ابن أبي شيبة، عن عبدالوهاب الثقفي[1].

(١) **قلت:** أخرجه مرسلاً: ابن أبي شيبة، المصنف ٣٥٨/١٤ برقم(٣٧٨٢٢). وقال: حدثنا الثقفي عن خالد عن عكرمة أنّ رسول الله ﷺ قال يوم بدر:" هذا جبريل آخذ برأس فرسه، عليه أداة الحرب".

المطلب الثاني: إعمال قرائن الترجيح في اختيار الإمامين البخاري، وأبي زرعة:

مما سبق يظهر:

أنّ الإمام أبا زرعة الرازي يرى أن روايته (مرسلاً) أصح، والموصول وَهَمٌ من إبراهيم ابن موسى؛ فقال:" لا أدري من أين جاء إبراهيم بن موسى بابن عباس"، بالرغم من أنه يقدم إبراهيم بن موسى على ابن أبي شيبة؛ في الحفظ والاتقان، وقد ذكرت قوله بأن: "إبراهيم بن موسى أتقن من أبي بكر بن أبي شيبة، وأصَحُّ حديثاً منه، ولا يُحدِّث إلا من كتابه".

لكن الإمام البخاري فقد ذهب إلى: ترجيح رواية إبراهيم بن موسى (موصولًا) بذكر ابن عباس!

-فهل هناك مسوغات عند الإمام البخاري لتقديم رواية إبراهيم على رواية ابن أبي شيبة؟!

-وهل هناك مسوغات لترجيح أبي زرعة رواية ابن أبي شيبة المرسلة؟!

-مع أن كلا الراويين(إبراهيم بن موسى، وابن أبي شيبة) ثقتان حافظان؛ من رواة البخاري ومسلم، وأخرج لهما الجماعة جميعًا!

ومن خلال النظر في إسناد الحديث نراه من طريق عكرمة عن ابن عباس، وهي طريق مشهورة يقع فيها الرواة؛ بما يسمى(سلوك الجادة) أو (لزوم الطريق)، كما هي عادة الطرق المشهورة.

وقد اختلف الأئمة النقاد: فيمن وصل، وفيمن أرسل؟ هل نحكم لمن زاد؟ أو نحكم لمن نقّص؟ والقرائن وحدها هي الحَكَم في فضِّ هذا النزاع:

-فالبخاري قدّم رواية من زاد، وهو إبراهيم بن موسى، وقدمه لأسباب منها: أن إبراهيم أحفظ وأتقن، وأنه صاحب كتاب؛ فيكون قد اعتبرها زيادةً من ثقة، فقبلها للقرائن السابقة(١).

-أما أبو زرعة فذهب إلى تقديم رواية من أرسَل، وهو ابن أبي شيبة؛ لقرائن ظهرت عنده منها: أنَّ طريق (عكرمة، عن ابن عباس) طريقٌ مشهورٌ يُسْلَك فيه الجادة، ومَنْ نَقَّص فيه يكون أضبط، كما هي عادة النقاد عند وقوع سلوك الجادة فيحكمون لمن نقَّص كونه حفظ. فيقول بترجيح رواية ابن أبي شيبة؛ لأنه خالف الجادة المشهورة والمعروفة(عكرمة، عن ابن عباس)، ومن خالف الجادة فهو أولى بالضبط، والإتقان عندهم. ومن جهة أخرى فعند تعارض الوصل، والارسال فعلى قاعدةٍ لهم، قالها الخطيب البغدادي:" فقال أكثر أصحاب الحديث: أنّ الحُكم في هذا، أو ما كان بسبيله للمرسل"(٢). وقال قاعدة أخرى عند التعارض: "ولعله أيضًا مسندٌ عند الذين رَوَوه مرسلًا، أو عند بعضهم، إلا أنهم أرسلوه لغرض أو نسيان، والناسي لا يُقضَى له على الذاكر"(٣).

---

(١) **قلت**: من منهج الإمام البخاري أنه لا يقبل زيادة الثقة مطلقاً، بل يقبلها بالقرائن التي ترجحت عنده.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية / ٤١١. وقال:" وقال بعضهم: إن كان عدد الذين أرسلوه أكثر من الذين وصلوه، فالحكم لهم، وقال بعضهم: إن كان مَن أرسله أحفظ من الذي وصله، فالحكم للمرسل، ولا يقدح ذلك في عدالة الذي وصله".

(٣) المرجع السابق/ ٤١٢.

وفي قول الخطيب هذا ترجيح لما رضيه البخاري في صحيحه، جريًا على قاعدتهم.

-وقد يقول قائل: هل تقديم أبي زرعة للمرسل يُعِلُّ الموصول الذي أخرجه البخاري؟

النتيجة: أقول إن القرائن التي ثبتت عند البخاري قوية، ولا تَقوى قرائن أبي زرعة على ردها، لأسباب منها: أن البخاري اشترط على نفسه أن يُخَرّج ما صح عنده من حديث الراوي، ثم إنه اشترط أن لا يُخَرّج لراوٍ لم يَعرِف صحيح حديثه من سقيمه، وفوق كل هذه القرائن، تلَقّي الأمّة لأحاديث البخاري بالصحة، والقبول، ثم إنّي لم أقف على أيّ انتقاد لحديث البخاري هذا في أي من كتب العلل، ولا كلام للأئمة النقاد، سوى ما ذكره أبو زرعة. مع ملاحظة أن أبا زرعة لم ينتقد المتن. —ويبقى أنّ الحديث متنًا صحيحٌ، وإنما وقع الخلاف في إسناده فقط، والله أعلم.

المطلب الثالث: تنبيه على وَهَمٍ وقع في متن الحديث في إحدى الروايتين:

وقع في رواية البخاري في الموطن الثاني أنه ذكر أُحداً بدل بدر، وهو وَهَمٌ كما ذكر الحافظ ابن حجر؛ قال:"وقع في رواية أبي الوقت، والأصيلي هنا قبل حديث عقبة بن عامر حديث ابن عباس قال النبي ﷺ يوم أحد:" هذا جبريل آخذ برأس فرسه"....الحديث. **وهو وَهَمٌ من وجهين:**

أحدهما: أنَّ هذا الحديث تقدّم بسنده، ومتنه في باب شهود الملائكة بدرًا، ولهذا لم يذكره هنا أبو ذر[1]، ولا غيره من متقني رواة البخاري، ولا استخرجه الإسماعيلي، ولا أبو نعيم.

وثانيهما: أنَّ المعروف في هذا المتن يوم بدر كما تقدم لا يوم أحد"[2].

(١) يعني: راوي صحيح البخاري، عبدالله بن أحمد بن محمد الهروي المالكي (ت ٤٣٤هـ،) .

(٢) انظر: فتح الباري ٣٤٩/٧ .

الخاتمة

وفيها أهم النتائج والتوصيات:

بعد هذه الجولة بين الإمامين البخاري، وأبي زرعة الرازي، خرجت ببعض النتائج المهمة من هذا البحث، ثم أشرت إلى أهم التوصيات المستخلصة منه كما يأتي:

١-ان الإمامين :البخاري، وأبي زرعة علمان من أعلام النقد الحديثي، ممن يعتمد قولهم في علم العلل، والنقد الحديثي.

٢-أن الاختلاف بين هذين الإمامين كان في اختيار الإمامين لوجه من وجوه النقد الإسنادي: فأحدهما اختار الموصول، والآخر اختار المرسل، ونحو ذلك.

٣-اعتماد كل إمام منهما على قرائن الترجيح المشهورة عند أئمة الصناعة النقدية الحديثية الإسنادية، كالترجيح بالاختصاص، أو بالتحديث من الكتاب، أو بالأكثرية، أو بالأتقن، أو بالأحفظ، وغيرها من قرائن الترجيح المعتبرة.

٤-عند اختيار أحد الأقوال النقدية: لا بد للمشتغل بالحديث، والصناعة النقدية من الرجوع إلى هذه القرائن المعتبرة، دون تحيز لإمام على آخر، فالمنهجية العلمية الموضوعية تتطلب أن نقف في صف الترجيح بين القرائن.

٥-ثبت أن قرائن الترجيح التي اعتمدها البخاري، في الأحاديث المنتقدة في هذا البحث، مقدمة على قرائن الترجيح التي اعتمدها الإمام أبو زرعة الرازي، لأسباب ذكرتها في موضعها.

٦-أما الحديث الأول"حديث يونس بن يزيد:" أنّ النبيّ-ﷺ-صلّى بمنى ركعتين"، الذي يظهر لي أن البخاري: قدّم رواية يونس بن يزيد، لأنه كان عنده كتاب، وكتابه صحيح، وحديث يونس من كتابه أقوى من حفظه. بينما رجح

الرازيان: رواية الأوزاعي؛ لأنهما كانا يريان أن يونس بن يزيد في حفظه شيء. وكلٌ صحيح. مع ملاحظة أنهما لم ينتقدا المتن بشيء. فالحديث نفسه صحيحٌ أصلًا، على كلا الترجيحين في إسناده.

٧-الحديث الثاني" حديث ابن عمر" رأيت النبي-ﷺ-في ظل الكعبة"، فقد أخرجه البخاري: من طريق محمد بن فليح، عن أبيه فليح، هذا الحديث، وتابعه أبو غزية عن فليح. لكن الإمام أبا زرعة الرازي وقع في نفسه: أن طريق أبي غزية، عن فليح: فيه شيء، فأبو زرعة: يُخَطِّئ أبا غزية في حديثه لعله سرقه؛ لاطلاعه على أصل الحديث: من طريق محمد بن فليح، عن أبيه. والحديث ثابت من طريق محمد بن فليح، عن أبيه، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ كما أخرجه البخاري في صحيحه، لذلك، فالذي يظهر: أن الإمام أبا زرعة لم يعترض على أصل الحديث من طريق فليح، بل كان اعتراضه بأن يروي أبا غزية -هذا الحديث-عن فليح.

٨-الحديث الثالث: حديث ابن عباس "في جبريل يوم بدر"، فقد أخرجه البخاري في موضعين كلاهما:عن إبراهيم بن موسى(موصولاً)؛ بذكر ابن عباس ﷺ . وخالفه أبو زرعة؛ فرواه أبوزرعة (مرسلاً):من طريق ابن أبي شيبة، وأنكره(موصولاً). وثبت أن القرائن التي ثبتت عند البخاري قوية، ولا تَقوى قرائن أبي زرعة على ردها، لأسباب منها: أن البخاري اشترط على نفسه أن يُخَرّج ما صح عنده من حديث الراوي، ثم إنه اشترط أن لا يُخَرّج لراوٍ لم يَعرِف صحيح حديثه من سقيمه، وفوق كل هذه القرائن، تلَقّي الأمّة لأحاديث البخاري بالصحة، والقبول، ثم إنّي لم أقف على أيّ انتقاد لحديث البخاري

هذا في أي من كتب العلل، ولا كلام للأئمة النقاد، سوى ما ذكره أبو زرعة. مع ملاحظة أن أبا زرعة لم ينتقد المتن. ويبقى أنّ الحديث متنًا صحيحٌ، وإنما وقع الخلاف في إسناده فقط.

٩-أوصي أهل الحديث: بالنظر في كتب العلل، واستخراج ما انتقده الإمام أبو زرعة الرازي على كتب أصحاب السنن مما صححوه، واختاروه؛ للوقوف على صحة اختياراتهم النقدية، وأحكامهم.

أهم المصادر والمراجع

١-ابن أبي حاتم(ت ٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل** ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، بحيدر آباد الدكن ، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٢٧١ هـ -١٩٥٢ م.

٢-ابن أبي حاتم(ت ٣٢٧هـ)، **العلل**، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبدالله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، ط١، ١٤٢٧ هـ، ٢٠٠٦ م.

٣-ابن أبي شيبة(ت ٢٣٥هـ)، **المصنف**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤-ابن حبان(ت٣٥٤هـ) ، **الثقات**، وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣ هـ -١٩٧٣م.

٥-ابن حبان(ت ٣٥٤هـ)، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط١، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

٦-ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ — ١٩٨٦م.

٧-ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، **تهذيب التهذيب**، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦هـ.

٨-ابن حجر(ت٨٥٢هـ)، **فتح الباري شرح صحي البخاري**، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٩-ابن حجر(٨٥٢هـ)، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، تحقيق: د.نور الدين عتر، ط٣، مطبعة الصباح، دمشق، ١٤٢١ هـ ، ٢٠٠٠ م.

١٠-ابن رجب(ت٧٩٥هـ)، **شرح علل الترمذي**، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط١، ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

١١-ابن عبد البر(ت٤٦٣هـ)، **التمهيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي, محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧ هـ.
١٢-ابن عدي(ت٣٦٥هـ)، **الكامل في الضعفاء**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
١٣-أبو الوليد الباجي(ت ٤٧٤هـ)، **التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح**،تحقيق: د.أبو لبابة حسين، ط١، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
١٤-أبو زرعة الرازي(ت٢٤٦هـ)، **الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي**، تحقيق: د. سعدي الهاشمي، ط١، الجامعه الاسلامية، المدينة المنورة،١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
١٥-أبو نعيم الأصبهاني(ت ٤٣٠هـ)، **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم**، تحقيق: محمد حسن محمد الشافعي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
١٦-أبو يعلى(ت٣٠٧هـ)، **المسند**، تحقيق: حسين سليم أسد، ط١، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م.
١٧-أحمد(ت٢٤١هـ)، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، إشراف: د عبدالله ابن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١ هـ -٢٠٠١ م.
١٨-البخاري(ت٢٥٦هـ) ، **التاريخ الكبير**، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
١٩-البخاري، **الجامع الصحيح**، ط١، دار الشعب، القاهرة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٢٠-البزار(ت٢٩٢هـ)، **المسند**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
٢١-البغوي(ت٥١٦هـ)، **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ ، ١٩٨٣م.
٢٢-البيهقي(ت٤٥٨هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٣ م .
٢٣-الخطيب البغدادي(ت ٤٦٣هـ)، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أبوعبدالله السورقي, إبراهيم حمدي المدني، د.ط، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، د.ت.
٢٤-الدارمي(ت٢٥٥هـ)، **السنن**، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢ هـ ، ٢٠٠٠م.
٢٥-الطبراني(ت٣٦٠هـ)، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي،د.ط، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د.ت.
٢٦-عبد الرزاق الصنعاني(ت٢١١هـ)، **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، المجلس العلمي، الهند، والمكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٢٧-العيني(ت ٨٥٥هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، د.ت، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
٢٨-الفاكهي(ت٢٧٢هـ)، **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه**، د.عبد الملك دهيش، ط٢، دار خضر، بيروت، ١٤١٤هـ.
٢٩-مسلم(ت٢٦١هـ)، **التمييز**، تحقيق: د.محمد مصطفى الأعظمي، ط٣، مكتبة الكوثر، السعودية، ١٤١٠هـ.
٣٠-مسلم(ت٢٦١هـ)، **الجامع الصحيح**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي.

٣١-الطبراني(٣٦٠هـ)، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق عوض الله, وعبدالمحسن الحسيني، د.ط، دار الحرمين، القاهرة، د.ت.
٣٢-النسائي(ت٣٠٣هـ)، **السنن الكبرى**، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري, سيد كسروي حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م.

Romanized References List:

1. Ibn Abi Hatim (d. 327 AH), *Al-Jarh wa al-Ta'dil*, Majlis Da'irat al-Ma'arif al-'Uthmaniyyah, Hyderabad Deccan, India, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut, 1st ed., 1271 AH – 1952 CE.
2. Ibn Abi Hatim (d. 327 AH), *Al-'Ilal*, edited by a team of researchers under the supervision of Dr. Sa'd bin 'Abdullah al-Humayd and Dr. Khalid bin 'Abd al-Rahman al-Juraysi, Al-Humaidi Printing Press, 1st ed., 1427 AH – 2006 CE.
3. Ibn Abi Shaybah (d. 235 AH), *Al-Musannaf*, edited by Kamal Yusuf al-Hut, Maktabat al-Rushd, Riyadh, 1st ed., 1409 AH.
4. Ibn Hibban (d. 354 AH), *Al-Thiqat*, Ministry of Education of the Higher Government of India, supervised by Dr. Muhammad 'Abd al-Ma'id Khan, Da'irat al-Ma'arif al-'Uthmaniyyah, Hyderabad Deccan, 1st ed., 1393 AH – 1973 CE.
5. Ibn Hibban (d. 354 AH), *Al-Majruhin min al-Muhaddithin wa al-Du'afa' wa al-Matrukin*, edited by Mahmoud Ibrahim Zayed, 1st ed., Dar al-Wa'i, Aleppo, 1396 AH.
6. Ibn Hajar (d. 852 AH), *Taqrib al-Tahdhib*, edited by Muhammad 'Awwamah, Dar al-Rashid, Syria, 1st ed., 1406 AH – 1986 CE.
7. Ibn Hajar (d. 852 AH), *Tahdhib al-Tahdhib*, Da'irat al-Ma'arif al-Nizamiyyah Printing Press, India, 1st ed., 1326 AH.
8. Ibn Hajar (d. 852 AH), *Fath al-Bari Sharh Sahih al-Bukhari*, Dar al-Ma'rifah, Beirut, 1379 AH.
9. Ibn Hajar (d. 852 AH), *Nuzhat al-Nazar fi Tawdhih Nukhbat al-Fikr fi Mustalah Ahl al-Athar*, edited by Dr. Nur al-Din 'Itr, 3rd ed., Al-Sabah Printing Press, Damascus, 1421 AH – 2000 CE.
10. Ibn Rajab (d. 795 AH), *Sharh 'Ilal al-Tirmidhi*, edited by Dr. Humam 'Abd al-Rahim Sa'id, Maktabat al-Manar, Jordan, 1st ed., 1407 AH – 1987 CE.
11. Ibn 'Abd al-Barr (d. 463 AH), *Al-Tamhid*, edited by Mustafa bin Ahmad al-'Alawi and Muhammad 'Abd al-Kabir al-Bakri, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs, Morocco, 1387 AH.
12. Ibn 'Adi (d. 365 AH), *Al-Kamil fi al-Du'afa'*, edited by 'Adil Ahmad 'Abd al-Mawjud and 'Ali Muhammad Mu'awwad, Al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 1418 AH – 1997 CE.
13. Abu al-Walid al-Baji (d. 474 AH), *Al-Ta'dil wa al-Tajrih liman Akhraj lahu al-Bukhari fi al-Jami' al-Sahih*, edited by Dr. Abu Lababah Husayn, 1st ed., Dar al-Liwa' li-l-Nashr wa al-Tawzi', Riyadh, 1406 AH – 1986 CE.
14. Abu Zur'a al-Razi (d. 246 AH), *Al-Du'afa' wa Ajwibat Abu Zur'a al-Razi 'ala Su'alat al-Baradh'i*, edited by Dr. Sa'di al-Hashimi, 1st ed., Islamic University, Madinah, 1402 AH – 1982 CE.
15. Abu Nu'aym al-Asbahani (d. 430 AH), *Al-Musnad al-Mustakhraj 'ala Sahih al-Imam Muslim*, edited by Muhammad Hasan Muhammad al-Shafi'i, 1st ed., Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, Beirut, 1417 AH – 1996 CE.
16. Abu Ya'la (d. 307 AH), *Al-Musnad*, edited by Husayn Salim Asad, 1st ed., Dar al-Ma'mun li-l-Turath, Damascus, 1404 AH – 1984 CE.

17. Ahmad ibn Hanbal (d. 241 AH), *Al-Musnad*, edited by Shu‘ayb al-Arna’ut and ‘Adil Murshid, supervised by Dr. ‘Abdullah bin ‘Abd al-Muhsin al-Turki, Mu’assasat al-Risalah, 1st ed., 1421 AH – 2001 CE.
18. Al-Bukhari (d. 256 AH), *Al-Tarikh al-Kabir*, edited under the supervision of Muhammad ‘Abd al-Ma‘id Khan, Da’irat al-Ma‘arif al-‘Uthmaniyyah, Hyderabad Deccan.
19. Al-Bukhari, *Al-Jami‘ al-Sahih*, 1st ed., Dar al-Sha‘b, Cairo, 1407 AH – 1987 CE.
20. Al-Bazzar (d. 292 AH), *Al-Musnad*, edited by Mahfuz al-Rahman Zayn Allah and others, Maktabat al-‘Ulum wa al-Hikam, Madinah, 1st ed., 1988–2009 CE.
21. Al-Baghawi (d. 516 AH), *Sharh al-Sunnah*, edited by Shu‘ayb al-Arna’ut and Muhammad Zuhayr al-Shawish, Al-Maktab al-Islami, Damascus, Beirut, 2nd ed., 1403 AH – 1983 CE.
22. Al-Bayhaqi (d. 458 AH), *Al-Sunan al-Kubra*, edited by Muhammad ‘Abd al-Qadir ‘Ata, Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 3rd ed., 1424 AH – 2003 CE.
23. Al-Khatib al-Baghdadi (d. 463 AH), *Al-Kifayah fi ‘Ilm al-Riwayah*, edited by Abu ‘Abdullah al-Surqi and Ibrahim Hamdi al-Madani, Al-Maktabah al-‘Ilmiyyah, Madinah, no edition, no date.
24. Al-Darimi (d. 255 AH), *Al-Sunan*, edited by Husayn Salim Asad, Dar al-Mughni li-l-Nashr wa al-Tawzi‘, Saudi Arabia, 1st ed., 1412 AH – 2000 CE.
25. Al-Tabarani (d. 360 AH), *Al-Mu‘jam al-Kabir*, edited by Hamdi bin ‘Abd al-Majid al-Salafi, no edition, Maktabat Ibn Taymiyyah, Cairo, no date.
26. ‘Abd al-Razzaq al-San‘ani (d. 211 AH), *Al-Musannaf*, edited by Habib al-Rahman al-A‘zami, 2nd ed., Al-Majlis al-‘Ilmi, India, and Al-Maktab al-Islami, Beirut, 1403 AH.
27. Al-‘Ayni (d. 855 AH), *‘Umdat al-Qari Sharh Sahih al-Bukhari*, no date, no edition, Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi, Beirut.
28. Al-Fakihi (d. 272 AH), *Akhbar Makkah fi Qadim al-Dahr wa Hadithih*, edited by Dr. ‘Abd al-Malik Duhaysh, 2nd ed., Dar Khidr, Beirut, 1414 AH.
29. Muslim (d. 261 AH), *Al-Tamyiz*, edited by Dr. Muhammad Mustafa al-A‘zami, 3rd ed., Maktabat al-Kawthar, Saudi Arabia, 1410 AH.
30. Muslim (d. 261 AH), *Al-Jami‘ al-Sahih*, edited by Muhammad Fu’ad ‘Abd al-Baqi, Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi, Beirut.
31. Al-Tabarani (d. 360 AH), *Al-Mu‘jam al-Awsat*, edited by Tariq ‘Awad Allah and ‘Abd al-Muhsin al-Husayni, no edition, Dar al-Haramayn, Cairo, no date.
32. Al-Nasa’i (d. 303 AH), *Al-Sunan al-Kubra*, edited by Dr. ‘Abd al-Ghaffar Sulayman al-Bindari and Sayyid Kasrawi Hasan, 1st ed., Dar al-Kutub al-‘Ilmiyyah, Beirut, 1411 AH – 1991 CE.